البعد التّداوليّ عند أبي عليّ الفارسيّ

د . أحمد عبدالله ظاهر

قسم اللغة العربيّة ـ كلية الآداب / جامعة واسط

Abstract

Abu.Ali Alfarissi started his study for the language and grammar from the concept that the language is a social phenomenon specially in releasing its regulations and grammatical instructions that match with the condition of speech receiver . He concerned with some principles that considered in the oral thinking one of common basics to care the point of speaker , purpose of speech and concering the condition of listener . He named or called the term beneficiary than benefit that gained by the speaker from the speech

and contexts that resulted from speech .

مدخل

التّداوليّة لغة : مصدر تداول ، يقال : دال يدول دولاً انتقل من حال إلى حال وأدلّ الشّيء جعله متداولاً ، وتداولت الأيدي الشّيء أخذته هذه مرّة وتلك مرّة[1].

أمّا في الاصطلاح : فهي ترجمة للكلمة الإنجليزية (pragmatics) وتعني " النّفعيّة " وينعكس هذا على التّعريف الاصطلاحي للتّداوليّة بأنّها : ((الطريقة التي تستخدم بها اللغة للتعبير عمّا يعنيه حقاً شخص ما في مواقف معينة ، وخاصة عندما يبدو أنّ الكلمات المستخدمة فعلاً تعني شيئاً آخر)) [2] ، أو هي : ((دراسة الاتّصال اللغويّ داخل السّياق)) [3] ، أو هي : ((دراسة الطّرق التي تتجلى بها المقاصد في الخطاب)) [4] . والتداوليّة عند (تشالزموريس 1938 م) تعني : ((دراسة العلاقة بين العلامات ومفسريها)) [5] فهي تهتم بمنتجي اللغة لا باللغة فقط .

ويرى الدكتور مجيد الماشطة أنّ لفظة (pragmatics) المرتبطة باللغة لا بالفلسفة تترجم إلى التّداوليّة وتقتصر الدّراسة الحاليّة عليها : على التّعريف وسر الانتشار ، وعلاقتها بالمقولات الأخرى [6] .

وتعدّ تداوليات الخطاب من أبرز الاتجاهات اللسانيّة التي تصدت لفحص أنشطة التّواصل الإنساني في أعقاب تفريغ العلامة اللغويّة كما تصوره Morris وأسفر عن طرح ثلاثي الأبعاد : التّركيب والدّلالة والتّداوليّة ، وارتبطت الأبعاد الثّلاثة بمهام محددة فاضطلعت التّداوليّة بالتّمثيل للعلاقات بين العلامات بأوجهها وأشكالها كافة ومستعمليها[7] .

فالتّداوليّة إذن طرح إطار معرفي متكامل ((يقوم بدراسة المعطيات اللغويّة والخطابيّة المتعلقة بعمليّة التلفظ منها على سبيل المثال : المرجعيّة الثّقافيّة للخطاب ، وما تحويه من عناصر ماديّ ومعنويّة وتأريخيّة))[8] .

ومن الجدير بالذكر أنّ التداوليّة كانت لها جذورها الواضحة في عمق النظريّة اللسانيّة العربيّة ضمن كلّ ما قيل عن بلاغة مقتضى الحال وسياق المقام [9] . وقد اهتم النّحويون القدامى بالمبادئ التي تعدّ عند المعاصرين أسساً تداوليّة كمراعاة قصد المتكلم ، أو غرضه من الخطاب ، ومراعاة حال السّامع ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح " الإفادة " وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب والسياقات التي يُنتَج ضمنها الكلام ، ومدى نجاح التّواصل اللغويّ [10] . وسأشير في هذا البحث إلى بعض المجالات التي يبرز فيها البعد التداوليّ عند أبي عليّ الفارسيّ وبالشكل الآتي :

1 . اللحن والإعراب التّداوليان

أطلق النّحويون لفظ (اللحن) على الخطأ الناجم من عدم مراعاة قوانين الكلام العربي على المستوى النحوي أو الصّرفي إلا أنّ باحثاً معاصراً هو الأستاذ إدريس مقبول يرى أنّ هذا اللحن قد يعتري مستويات متعددة على جهة التّوسع ، ومن بينها المستوى التّداولي التّكلميّ [11] ، ومرجعه في ذلك الطّرح كلام سيبويه إذ قسّم سيبويه الكلام في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) على خمسة أقسام[12] : مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب . وقد علّق على تقسيم سيبويه للكلام بقوله : ((إنّ حكم سيبويه أحد أنماط الكلام بالمستقيم الكذب هو ما أسميه باللحن التّداولي الذي تنخرم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلاميّة والنسبة الواقعيّة الخارجيّة والنسبة العقليّة كما يعبر البلاغيون وكذلك التّداوليون))[13] .

والمتتبع في تراث أبي عليّ يرى أنّه قد التفت إلى هذا النّوع من اللحن . إذ صنّف مؤلفاً بعنوان (أقسام الأخبار) قسّم الأخبار فيه على ثمانية أقسام [14] : الصّحيح السّليم ، القبيح النظم

القريب من الفهم ، والخطأ ، والكذب المقرون بدليل الخلل فيه ، والكذب العاري من الدليل على موضع عيبه ، والمختل ، والملغى ، والمقلوب .

والملاحظ في تقسيم أبي عليّ للأخبار أنّه بنى تقسيمه على أساس معنويّ تواصليّ بين المنشئ والمتلقي ، وقد أطلق على الخبر الذي أسماه سيبويه المستقيم الكذب اسم : الكذب المقرون بدليل الخلل فيه ، وقد مثّل له بـ (قد شربت ماء البحر كلّه) و (سأحمل جبل أبي قبيس أجمع) . وسبب تسميته لهذا النّوع من الأخبار بهذا الاسم أنّه يرى أنّ هذا النّوع من الخبر وإن استقام نحويّاً إلا أنّ السّامع يدرك مواضع الكذب فيه ، ويدرك مخالفة النسبة الكلاميّة للنسبة الواقعيّة فيه . وقد ميّز بينه وبين الخبر العاري من دليل الخلل فيه نحو (قد حضر عبدالله) حال غيبته ؛ لأنّ الثاني مستقيم نحويّاً ، ولا يوجد دليل يشير إلى المخالفة بين النسبتين الكلاميّة والواقعيّة فيه ، قال السّيرافي : ((كلّ كلام تكلم به متكلم فأمكن أن يكون على ما قال ، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو ، فهو كلام مستقيم في الظاهر ، وقد تبيّن في مثل هذا أنّ قائله كاذب فيما قاله ، فتحكم على كلامه أنّه كذب غير مستقيم من حيث كان كاذباً إلا أنّه مستقيم اللفظ ، ويلحق بقوله : " حملت الجبل " و " شربت البحر " و " صعدت السماء "))[15] .

وتحليل أبي عليّ للخبر المقرون بدليل الخلل يقترب من الفهم التّداوليّ إذ يرى " موشلر Moeschler " و " روبول Reboul " أنّ المتكلم عندما ينتج ملفوظاً كاذباً ، فإنّه يتلفظ بجملة لها على العموم قوة إنجازيّة إثباتيّة ، ومضمون قضوي يعتقد المتكلم خطأه ، وهو عندما يعتقده خطأ فلأنّه قادر على تأويله دلاليّاً ، يعني أنّه قادر على تحديد شروط الصدق لهذه الجملة وهكذا . فالتّحديد الكامل لشروط الصّدق يمرّ دفعة واحدة بسيرورات لسانيّة وتداوليّة لتأويل الملفوظ [16] .

ويستمر أبو عليّ بربط صدق الخبر أو كذبه بمقاصد المتكلم ، ومدى مطابقة تلك المقاصد مع الأحداث الموجودة في الواقع فمتى طابق الخبر الحدث الموجود في الواقع فهو صادق أو صحيح أو سليم ، ومتى اختلّ هذا التّطابق فهو كاذب أو خاطئ أو لاحن أو مختل[17] .

ثمّ قسّم الكذب تقسيماً تداوليّاً على خمسة أقسام [18] : أحدهما تغيير الحاكي ما يسمع ، وقوله لمالا يعلم نقلاً ورواية ، وهذا القسم هو الذي يؤثم ويهضم المروءة . وقسم آخر يكون كذب فيه أي قال قولاً يشبه الكذب ، والمتكلم لا يقصد إلا الحق وشاهد هذا القسم قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((كَذِبَ إبراهيمُ ثلاثَ كَذِبَاتٍ : في قوله : (إنّي سقيمٌ) ، وفي قوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيْرُهُم) ، وفي قوله : " سارةُ أُخْتِي ")) [19] . فتأويل قول النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) " كَذِبَ إبراهيمُ " : قال قولاً يشبه الكَذِبَ وهو صادق في الكلمات الثلاث ، وقسم آخر يكون (كَذِبَ) فيه بمعنى أخطأ يقول الرجل : أقدّر فلاناً في منزله الساعة ، ويقع لي أنّ الشاخص إلى مكة قد دخل ، فيقال له : (صدقت وكذبت) . فتأويل صدقت : أصبت ، ومعنى كذبت : أخطأت ، وقسم آخر : يكون الكذب فيه بمعنى البطول : كذب الرجل بمعنى : بطل

عليه عمله . ومعنى آخر للكذب : الإغراء ، ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور كقول العرب : (كَذِبَ عَلَيْكَ العَسَلُ) يريدون كلّ العسل ، وتلخيصه أخطأك تارك العسل ورافضه .

وبهذا يكون مقياس الصدق والكذب عند أبي عليّ مطابقة الاعتقاد للنسبة الواقعيّة أو عدمها ، قال الدّكتور طه عبد الرحمن : ((إنّ الصّدق والكَذِبَ تابعان للاعتقاد ، فإذا لم يكن القائل معتقداً لقوله ، فلا يمكن الحكم عليه لا صدقاً ولا كذباً إذ ليس الصّدق سوى موافقة الاعتقاد للواقع ، والكذب سوى مخالفة هذا الاعتقاد للواقع بدليل وجود الأقوال المجازيّة ، فلو كان الصّدق والكذب لازمين للقول بما هو كذلك ؛ لكان القول المجازي كاذباً ... وإذا فرضنا أنّ الغالب على الكلام الطّبيعيّ أن يكون مجازيّاً فقد صار التّواصل به في حكم التّكاذب ... وليس الأمر كذلك ، وما ذلك إلا لأنّ الأصل في تصديق القول أو تكذيبه هو الاعتقاد الذي تحته))[20] .

ويعتقد أصحاب الدّلالة التّصوريّة " semantique conceptuelle " أنّ الصّدق نسبيّ بالنظر إلى فهمنا للظواهر ، إذ يرتبط صدق الجملة عند لايكوف وجونسون بالطّريقة التي نفهم بها العلم حين نسقط عليه اتجاهاً معيناً وبنية من الكيانات[21] .

ومن أقسام الخبر الأخرى التي أشار إليها أبو عليّ : الخبر المختل والملغى والمقلوب [22] . والخبر المختل عنده : هو الخبر الذي ينتقض أوله بآخره نحو (سوف أشرب ماء البحر أمس) ، و (قد شربت ماء البحر غداً)، وقد عبّر عنه بالخبر الذي لا تحصل فائدته [23] ؛ لأنّه يجمع بين متناقضين الماضي والمستقبل . وهذا النّوع من الخبر عبّر عنه سيبويه بالمحال[24] .

وقد وقف بيرلنج على جملة (ذهب غداً) ورأى أنّ فيها مثالاً على خطأ من نوع ما وتساءل عن نوع الخطأ فيها : أنجم عن خرقها لقاعدة نحويّة أم لقاعدة دلاليّة . وتراءى لـه أنّه يمكن القول أنّها تخرق القاعدتين معاً ، وقدّر أنّنا نستطيع أن نقيم قاعدتين : نحويّة ودلاليّة تفسر كلّ منها وجه الخطأ في تلك الجملة ((فنحن نستطيع القول على سبيل المثال إنّ (غداً) تشير إلى أحداث تقع في حيز المستقبل ، في حين تشير صيغ الفعل الماضي كما هي الحال في (ذهب) إلى الزمن الماضي ، وليس المستقبل الماضي ، في اختيارنا التجريبي خارج نطاق اللغة بمتواقعين غير أنّنا نستطيع القول أيضاً : إنّ في الإنجليزيّة طائفة من الظروف بينها (غداً) لا تواقع الأفعال الماضية على أسس توزيعيّة)) [25] ووجد بيرلنج في كلّ من هذين الملحظين وجهاً في التفسير .

أمّا الخبر الملغى فهو الذي لا تصل للمخاطب فائدة بذكره ، وقد مثّل لـه بـ (إليه بالخشبة والأذن سامعة) ثمّ علّق على ذلك بقوله : ((لا معنى لشيء من هذا الكلام ، وإن كان صحيح التأليف والانتظام)) [26] . ومثّل للخبر المقلوب بـ (تهيبتني الفلاة) و (بلغتني الدّار) ثمّ أشار إلى أنّ الأصل في هذا الخبر أن يكون المفعول فيه فاعلاً ، والفاعل مفعولاً إلا أنّ المتكلم عدل عن

الأصل ((حين قرنا بدليل المقصد ، وأمن اللبس ... فإن قال قائل : (ضَرَبَنِي عَبْدُاللهِ) ، وهو يريد (ضَرَبْتُ عَبْدُاللهِ أحال وأفسد إذا لم يقم دليل على صحة ما قصد له على أنّه لا يقاس على المقلوب المستعمل ما لم يستعمل ، وإنْ
كان اللبس مؤموناً))[27] .

يتضح ممّا تقدم أنّ أبا علي بنى أقسامه للأخبار على أسس قصديّة تواصليّة (تداوليّة) ، وهذه الأسس اعتمدت على ركائز ثلاث هي :

1 . قصد المتكلم في الإخبار أو الإبهام .

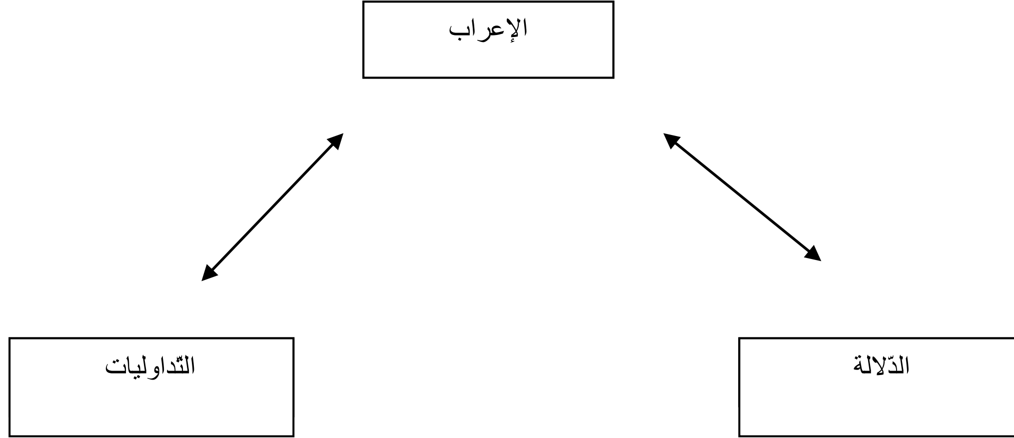
2 . إقناع المخاطب .

3 . حصول المطابقة بين النسبة الكلاميّة والواقعيّة أو عدمها .

الإعراب التّداوليّ

تنبّه النّحويون الأوائل إلى أثر الإعراب في إيضاح المعاني والوظائف النّحويّة للكلمات قال الرّماني (384 هـ) : ((ولا تنظر إلى ظاهرة الإعراب ، وتغفل المعنى الذي عليه الإعراب لتكون قد ميّزت فيما تجيزه أو تمتنع عنه صواب الكلام من خطئه)) [28] ، وعرّف ابن جنّي الإعراب بقوله : ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ،ألا ترى أنّك إذا سمعت (أَكْرَمَ سَعِيْدٌ أبَاهُ) و (شَكَرَ سَعِيداً أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه)) [29] . وقال أيضاً : ((وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت تقدير الإعراب ، حتّى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه)) [30] . وذكر ابن يعيش أنّ الإعراب إنّما يُؤتى به للإبانة عن المعاني [31] . ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ ((الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها))[32] .

وأشاروا إلى لإعراب التّقديري أو المحلي ، والإعراب بالحركات أو الحروف أو الحذف ، ولا خلاف عندهم في إحالة الإعراب على المستوى الدّلالي [33] ؛ لأنّ أصل الإعراب في نظرهم أن يكون للفرق بين المعاني[34] . ثمّ ربطوا الإعراب بالظروف النّفسيّة للمتكلم المتمثلة بنيته وقصده ، والظروف الخارجيّة للنص المتمثلة بالسّياق اللفظي ، ويمكن تمثيل العلاقة بين المستويات الثلاث (الإعراب والدّلالة والتّداوليات) بالمخطط الآتي[35] :



واقترح لتخصيب أرضيّة البحث (الإعراب التّداوليّ) مصطلحاً جديداً وهو من باب الاشتراك المقدّر كما يسميه طه عبد الرحمن يعني بقاء الاعتراض مفتوحاً لحاجة المعرفة العقليّة إلى دوام الاعتراض[36] .

ومن مواضع الإعراب التّداولي عند أبي عليّ قوله : ((إنّ الوصف لا يخلو من أحد أمرين : إمّا أن يكون للتخليص والتّمييز ، أو للثناء والتّعظيم ، أو الذّم . فإذا وصفت للفصل والتّخليص لم يسغ الحذف ؛ لامتناعك بذلك من الغرض الذي تقصد من الفصل الذي توقع . فالحذف في ذا نقض ما يقصده وضده ، وإذا ثنّيت فمدحت أو ذممت ، فشتمت لم يكن للحذف مساغ أيضاً ؛ لأنه موضوع للإكثار والبسط دون الاختصار والحذف . ألا ترى أنّهم في هذا الموضع يقطعون بعض الكلام من بعض لما يؤمّون من تفخيم الأمر ببسط القول))[37] .

وبهذا ربط أبو عليّ الحكم الإعرابي بمقاصد المتكلم وسياق الموقف الذي يرد فيه الحدث التّخاطبي إذ إنّ ((مبدأ التّفاهم قد غدا بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التّصريح في الكلام))[38] . ثمّ طبّق هذا الفكر التّداولي في توجيه بعض القراءات القرآنيّة ، ومن ذلك قوله : ((قرأ عاصم ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[39] نصباً ، وقرأ الباقون (حمالةُ الحطبِ) رفعاً ... وأمّا النّصب فعلى الذّم لها ، وكأنّها كانت قد اشتهرت بذلك فجرت الصّفة عليها للذم لا للتخصيص والتّلخيص من موصوف غيرها))[40] .

وهذا التّوظيف التّداوليّ لفهم الخطاب القرآني قد سبقه إليه شيخ النّحاة سيبويه [41] ، إذ نراه يقول : ((زعم سيبويه أنّ نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدث النّاس ، ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما علمت فجعله ثناءً وتعظيماً ، ونصب على الفعل كأنّه قال : اذكر أهل ذاك ، واذكر المقيمين ، ولكنّه فعل لا يستعمل إظهاره))[42] .

ويبيّن البحث التّداولي باستمرار أنّ العنصر الدّلالي التّداولي هو المقام بكل ما يشتمل عليه من مكونات منها الزّمان والمكان ، ومنها المتكلم والمخاطب ، وما لهما وما يفصل بينهما من علاقات ، وما يتصل بهما من أوضاع ومواقع[43] .

وقد ربط أبو عليّ في جلّ توجيهاته النحويّة بين التّركيب النّحوي والأجواء التي قيل فيها ذلك التّركيب[44] ؛ لأنّ محلل الخطاب يحتاج إلى معرفة ((موضوع الخطاب ، وفي أيّ جو قيل ، وأيّ مكان ، وأيّ زمان ، وكيف يقال ؟ وما الدّاعي لقوله ؟ وغير ذلك من العناصر الكثيرة جداً التي تؤثر كلّ منها تأثيراً مباشراً على كيفية قول الكلام ، وعلى تركيبه ، وعلى معانيه ، وعلى الغرض من قوله)) [45] . وخير مصداق على ذلك : ربطه ضمير الجمع في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾[46] بأحد أمرين : إمّا أن يكون كما يقولون : هزمناكم يوم كذا ، وقتلناكم يوم كذا ، فنزّل خلقهم منزلة من سلف منهم ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾[47] فهذا الخطاب مصروف إلى المخاطبين دون سلفهم ؛ لأنّ تقدير المضاف وحذفه لا يستقيم ، وأنّه وجّه الخطاب إليهم ـ وإن لم يباشروا ذلك ـ لرضاهم به بدلالة موالاتهم لفاعليه ، وتركهم البراءة منهم . والآخر : على خلقنا أوّلكم فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه [48] . وهو بهذا يستعين بسياق الموقف في توجيه التّركيب النّحوي ، أو يقدّر محذوفاً ليحلّ به الالتباس الذي يظهر في معنى التّركيب.

ونراه يوجه تأخّر مجيء البأس عن الإهلاك في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾[49] على الرّغم من أنّ الإهلاك هو مجيء البأس بقوله : ((إنّ ما قرب من مشارفة حال قد يوقع عليه لفظ الماضي كما يقول المؤذّن : قد قامت الصّلاة ، ويقول ذلك : قبل وقوع التّحريمة منه بها لمقاربة ذلك ، وأنّه غير متراخ عنه ، ولا متباعد فينزّله لذلك منزلة الكائن ، ويستجيز إطلاق لفظ الماضي عليه))[50] .

وتكشف القراءة التّداوليّة للخطاب عند النحويين عن ((وصف العناصر الخطابيّة على وفق دليل نظمي مائز للمعنى وكاشف له ، فالمعربون للخطاب القرآني اهتموا اهتماماً بالغاً بمواضع العطف ، ووقفوا عند معناه في النص ، ومتى يقصد بالجملة القطع ، ومتى يقصد بها الاتصال في أثناء نظرهم في مواضع الجمل والمفردات المتجاورة)) [51]. ومن ذلك ما ذكره أبو عليّ في توجيه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾[52] إذ يرى أنّ (رَهْبَانِيَّةً) محمول على فعل كأنّه قال : ابتدعوها رهبانيّة ابتدعوها ؛ لأنّ الرهبانيّة لا يستقيم

حملها على جعلنا مع وصفها بقوله عزّ وجلّ : ﴿ ابْتَدَعُوهَا ﴾ وعلّة ذلك أنّ ما يجعله الله تعالى لا يبتدعونه هم (53) . وهذا التّوجيه دليل على إحاطة أبي عليّ بالعلاقات النّسقيّة للتركيب مع السّياق .

وكان أبو علي شديد الاهتمام بإظهار القوى الإنجازيّة للتراكيب بمقدار اهتمامه بالصناعة النّحويّة ، ومن ذلك قوله : ((إذا قلت : (هذا زيدٌ حقاً) ، و (هذا زيدٌ الحق) نصبت الحق بالمعنى ؛ لأنّك إذا قلت : (هذا زيدٌ) فكأنّك قلت : (أحقّ ذلك) ، فلمّا كان هذا المعنى جاز النّصب . وكذلك : (هذا القول ولا قولك) أردت هذا القول ولا أقول قولك . فلمّا كان في الكلام دليل على الفعل انتصب ذلك المصدر بالمعنى)) (54) ويرى أنّ (إلا) حمل على المعنى في قوله تعالى : ﴿ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُوراً ﴾(55) واستدل على ذلك بقوله : ((ألا ترى أنّك لو قلت : (ضربتُ إلا زيداً) لم يستقم إلا أنّ هذا جاز لمّا كان المعنى :أبوا كلّ شيء إلا عتواً حملاً على المعنى))(56) ؛ لأنّ المنصوب بعد (إلا) بدل كما يكون بدلاً إذا قلت : (ضَرَبْتُ كُلَّ أحدٍ إلا زيداً) ويعدّ توجيهه لبعض التّراكيب النحويّة بإضمار الرّكن الرئيس فيها - المسند إليه - جزءاً من الوظيفة الإبلاغيّة الهادفة إلى كشف ملابسات الخطاب كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾(57) إذ يرى أنّ فاعل الفعل (بدا) مضمر كأنّه عنده (ثمّ بدا لهم بدوٌ) فأضمر الفاعل لدلالة فعله عليه وجاز هذا وحسن عنده ، ولم يحسن أن يقال : (ظهر ظهور ، وعَلِن عَلَنٌ) ؛ لأنّ البدو والبداء قد استعمل على غير معنى المصدر (58) . ثمّ حمل قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾(59) على هذا الوجه ؛ لأنّ الهداية قد تستعمل استعمال الدّلالة التي يراد بها الحجة على الشيء والبرهان فيه ، فكأنّه قال : أولم نبيّن لهم حجتنا ، وجعل فاعله مدلولاً عليه فيما تقدّم كأنّه قال : أولم يهدِ لهم قصَصُنا وضربنا لهم الأمثال(60) .

وقد احتكم أبوعليّ إلى البعد التّداولي في تأويل كثير من الآيات القرآنيّة التي لا يتفق ظاهرها مع ما يعتقده ، فلجأ إلى تأويلها على خلاف الظاهر ، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾(61) . إذ فسّرها بقوله : ((أي صادفناه حيّاً بالإسلام من بعد الكفر ، كالكافر المصر على كفره)) (62) ، وبهذا جعل صيغة (أفعل) دالة على وجود الشيء ومقابلته على صفة مستقاة من الفعل ، دون أن تكون للتعديّة وهو الظاهر ؛ ليتأتّى له نسبة الإسلام إلى العبد لا إلى الله تعالى (63) . وحمل قوله تعالى :

﴿ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾[64] على حذف المضاف ؛ لأنّ المعنى عنده كتب في قلوبهم علامة الإيمان ، وهي سمة لمن يشاهدهم من الملائكة أنّهم مؤمنون [65] ، وحتّى لا ينسب إيمانهم إلى الله تعالى بل إلى أنفسهم ؛ لأنّ الثواب لم يأته الإنسان بمحض إرادته جزافاً وعبثاً[66] .

يتضح ممّا تقدّم أنّ أبا عليّ راعى في توجيهاته الإعرابيّة محيط الحدث الكلامي وسياقه والمتغيرات الخارجيّة ؛ لأنّ التّحليل الإعرابي إنّما ينبثق من معرفة دقيقة لمناسبة الجمل والخطاب للسياقات التّواصليّة التي تنجز فيها .

2 . مراعاة المخاطب في بناء الأحكام النّحويّة

يعدّ المخاطب أهم الأطراف في العملية التّخاطبيّة ؛ لكونه المستقبل للنص اللغوي ، والمحور الأساس الذي بنيت أحكام النّحو على أساس مراعاته ، فجاءت هذه الأحكام متساوقة مع معرفة السّامع ، أو جهله ، أو الحالة الاجتماعية التي يكون عليها . والعلاقة التي تربط بينه بالمتكلم ، والعهد الذي بينهما في بعض القضايا التي يريد إخباره بها فضلاً عن الالتفات إلى حواس المخاطب التي تتلقى الخطاب اللغوي [67] ، ((وهذا الارتباط بين الأحكام النّحويّة والمخاطب ، والتّساوق المعقود بينهما زاد على الأحكام النّحويّة صفة الواقعيّة والديمومة ؛ لأنّ دراسة النّص اللغوي بمنأى عن هذه الأمور لا يعطي فكرة ناضجة ، ولا تبنى على أساسه قواعد رصينة))[68] . وقد راعى أبو عليّ المخاطب في صياغته للأحكام النّحويّة ، وتوجيهه للتراكيب اللغويّة ، ويمكن ملاحظة جهوده في هذا المجال في المحاور الآتية :

أ . مراعاة علم المخاطب وجهله وتوقعه

إنّ المتأمل في قواعد النّحو العربيّ يرى أنّ السّبل إلى مراعاة حال المخاطب ليست واحدة ، فقد يتأتّى من كون المخاطب حاضراً ، ومشاهداً لمجريات الأحداث في موقع الكلام يرى ويسمع أطراف الحديث ، فالمشهد يوحي له في هذه الحالة بالدّلالة المقصودة فلا يحتاج المتكلم عندئذ إلى ذكر تفصيلات ما يشاهده . وعلى هذا الأساس يعمد المتكلم إلى الاختصار في كلامه ؛ فيذكر ما هو أولى بالاهتمام وأغنى بالإفهام ويحذف ما سوى هذا[69] .

ومن ذلك ما وجّه به أبو عليّ قولهم (بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً ودِرْهَمَاً) بنصب (درهم) ؛ لأنّها وقعت في موضع حال : أي مسعراً ودرهماً ، فكأنّ المتكلم أراد سعر الشّاة درهم ، ودلّ على ذلك المحذوف ، وهو التّسعير [70]. وإذا قال (بِعْتُ الشَّاءَ شَاةٌ بِدِرْهَمٍ) ، و (بِعْتُ دَارَكَ ذِرَاعٌ بِدِرْهَمٍ) فتقديره : كُلُّ ذِرَاعٍ منها بِدِرْهَمٍ ، والتّقدير : ذِرَاعٌ مُسَعَرٌ بِدِرْهَمٍ . فَذِرَاعٌ مبتدأ ، والدرهم خبره ، والجملة في موضع نصب ، وصار الدّرهم متعلقاً بشيء محذوف دَلّ عليه[71].

ويرى سيبويه انّه لا يجوز أن يقال : (بعتُ داري ذراعاً) والمتكلم يريد : بدرهم ؛ لأنّ المخاطب سيتوهم أنّ الدّار كلّها ذراع[72] ، ولا يجوز عنده أيضاً أن يقال : (بعتُ شَائِي شاةً شاةً) إذا أراد المتكلم بدرهم ؛ لأنّ المخاطب يتوهم أنّ البيع جرى عليها الأوّل فالأوّل على الولاء [73] ، ومنع سيبويه لهذين التّركيبين يعود إلى ما فيهما من لبس وإيهام للمخاطب بخلاف المقصود .

ويتخذ أبو عليّ تنبيه المخاطب دليلاً لحذف الفعل في بابي (الإغراء والتحذير) نحو (إياكَ والأسدَ) و(أخاكَ أخاكَ) ، والتّقدير (أُحذركَ الأسدَ) ، و (اِلزَ مْ أخَاكَ)[74] ، وحُذف الفعلان لعلم المخاطب بمعنى الكلام .

ويجعل طول الكلام على المخاطب دليلاً آخر لحذف أجزاء منه ، ومن ذلك توجيهه لقول الفرزدق[75] :

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتي لَعَلِّي وَإِن شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

إذ يرى أنّ المعرب يجوز له أن يُقدّر قبل (لعلّي) فعلاً ، وقد حُذِفَ هذا الفعل لطول الكلام على المخاطب ، فتكون الصّلة الفعل الذي هو (أقولُ فيه) ، وحسن الحذف لطول الكلام[76] .

ومن مواضع مراعاة جهل المخاطب ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في شرحه لإيضاح أبي علي في مسألة إسناد النكرة إلى النّكرة ، إذ قال : ((والإخبار بالنّكرة عن النّكرة غير مستقيم في الأصل ، إذ إسناد المجهول لا نصيب له في الإفادة فإنّما تأتي النّكرتان إذا وجد تخصيص كما فعلت في تخصيصك رجلاً بقولك من قبيلة كذا ، ونحو أن تقول (رجلٌ من آلِ فلانٍ فارسٌ) فتصفه بكونه من تلك القبيلة وتحصل الفائدة ؛ لأنّ المخاطب قد يجهل ذلك ، ولو قلت (رجلٌ ذاهب) لم يجز ؛ لأنّ كلّ أحد يعلم أنّ الدّنيا لا تخلو من ذاهبٍ ما. فإن قلت (رجل ذاهب من داري) ، أو (ذَهَبَ من داري) جاز ؛ لأنّ ذلك لا يعرفه كلّ أحد))[77] .

أما مراعاة توقع المخاطب فقد ذكر أبوعليّ أنّ من الأسماء ما يحتمل أن يكون ما بعدها خبراً عنها أو صفةً لها ؛ ولكي يرفع المتكلم اللبس الحاصل في نفس المخاطب فإنّه يستعين بما من شأنه أن يرفع هذا الوهم ، فيأتي بـ (ضمير الفصل) ؛ ليكون فارقاً بين الخبر والصّفة[78] .

ب . مراعاة المخاطب لتحقيق مبدأ الإفادة

الإفادة : هي ((حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب ووصول الرسالة الإبلاغيّة إليه على الوجه الذي يغلب الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده)) [79] ، وهي الثمرة التي يحنيها المخاطب من الخطاب .

والمتتبع في تراث النّحويين القدامى يرى أنّهم ناقشوا هذه المسالة في طائفة من الظواهر الأسلوبيّة ، منها : التّعيين ، والنّفي والإثبات ، والذكر والحذف ، والتّقديم والتّأخير . ولا تحصل الفائدة لدى المخاطب في تصورهم إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام (كلاماً) ، أي خطاباً متكاملاً يحمل رسالة إبلاغيّة واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب[80] .

ومن أهم هذه الشروط التي تتحقق بها الفائدة لدى المخاطب : ثبوت معنى دلاليّ عامّ للجملة ، وأن تكتمل النّسبة الكلاميّة للجملة فتحصل للمخاطب فائدة من الكلام يكتفي بها بأن تكون عناصر العبارة معيّنة ودالّة ، وإذا انتفى أحد هذين الشّرطين فإنّ الجملة تفقد أهم شرط في صحتها وهو حصول الفائدة لدى المخاطب ، ولا يصح تسميتها عندئذ بالجملة ولا بالكلام [81] ؛ لذلك عرّف أبوعليّ الجملة بأنّها : ((ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة ـ الاسم والفعل والحرف ـ كان كلاماً مستقلاً ، وهو الذي يسميه أهل العربيّة الجمل)) [82] ، وقال أيضاً : ((الجمل على ضربين : خبريّة وغير خبريّة ... وكانت كلاماً تاماً ؛ لأنّ قولنا : جملة اسم يستلزم كلّ كلام تام)) [83] .

وقد أشرت في الفصل الثالث إلى أنّ أبا عليّ كان يرادف بين مصطلحي الكلام والجملة ؛ لترادفهما في المعنى عنده ، وليس كما زعم الدكتور عبد الحميد السيد أنّ المعتزلة ومنهم أبو عليّ كانوا يُساوون بين الكلام والجملة حتى يستوفي كلام الله شرط الإفادة [84] . ودليلنا على ذلك الحدود والشواهد التي أطلقها أبو عليّ على كلّ من الجملة والكلام [85] ، وتوجيه عبد القاهر الجرجاني لـ (الائتلاف) في قول أبي علي بـ (الإفادة) ، إذ قال : ((واعلم أنّ معنى الائتلاف الإفادة وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك : (زيد أخوك) ... أو بين الفعل والاسم كقولك : خرج زيد))[86] .

ومن أهم الشروط التي تتوقف عليها الإفادة في الجملة عند أبي عليّ ما يعبّر عنه بمصطلح (التعيين) ، وهو يشمل المعنى المنطقي الإيجابي الذي ينطبق على المعارف ، والمعنى المنطقي الذي يشتمل على النّكرات[87] .

ج . مبدأ الإفادة وظاهرة التّعيين عند أبي عليّ

ناقش أبو عليّ مسائل نحويّة متعلقة بظاهرة (التعيين) من أشهرها مسألة التّعريف والتّنكير ، ورأى أنّ المقصود بالتّنكير الشّيوع [88] ، وعرّف النكرة بأنّها : ما دلّ على ما هو شائع في جنسه وعام [89] ، وعكسها المعرفة : وتعني تخصيص الشّيء وتعيينه [90] . ثمّ قسّم المعارف على خمسة أقسام : العلم الخاص نحو (زيد وعمرو) ، والمضمر ، والمبهم ، وما دخله الألف واللام ، وما أضيف [91] .وأشار إلى أنّ دلالة العلم على التّعريف جاءت من معرفة المخاطب له ولم تتأتَ من قرائن السّياق والتركيب[92] .

أمّا سائر المعارف فإنّها تدلّ على معيّن بقرينة خارجيّة [93] . والقرينة التي عُرّف بها الضمير هي أنّ الشيء إنّما يضمر بعد جري ذكره ومعرفته نحو (زيدٌ ضربته) فتكون الهاء معرفة كـ (زيد) ؛ لأنّه لا يكون في هذا الكلام إلا له ، وهذا هو التّعريف ، وكذا في قول القائل (جاءني رجلٌ فضربته) ؛ لأنّ رجلاً وإن كان نكرة في أوّل الكلام لكن لمّا ذُكر عُرّف بعض التّعريف، وصار الإخبار عنه بالمجيء من الأسباب التي تقرر له عند المتكلم تعرّفاً [94] . أمّا المبهم فإنّما كان معرفة ؛ لأنّ المتكلم يشير إلى شيء بحضرته . فالإشارة تفيد التّعريف ؛ لأنّها تخص وتُفضّل[95] ، وما يؤيد ذلك تقسيم النّحويين لهذه الأسماء على وفق المشار إليه من حيث بعده وقربه واستعمال كلّ واحد منها في المكان المناسب لها المنسجم مع الحالة التي يكون عليها المخاطب فاستعمل للقريب (هذا ، وهذه) ، وللبعيد (هؤلاء) ، وللمتوسط (ذاك ، وذلك ، وأولئك)[96] .

أمّا (ال) المعرّفة فهي المختصة بالدّخول على الأسماء والتي تحدث في تلك الأسماء التّعريف من خلال تذكير المخاطب بعهد يعرفه عن المسمى نحو قول القائل (فعل الرجل كذا) وهو يريد شخصاً واحداً قد عهده عيناً أو بلغه عنه حديث [97] . أمّا ما أضيف فلا شبهة في تعريفه ؛ لأنّ المضاف إلى المعرفة معرفة [98] . ولم تتجاوز مسألة تعريف المضاف حدود المخاطب وفهمه ؛ لأنّ اكتساب التّعريف لهذه الأسماء وصيرورتها معرفة لم يكن من الجانب الشّكلي للاسم الذي أضيفت إليه وإنّما اعتمدت على معرفة المخاطب بذلك الاسم وإدراكه لكنهه وفهمه لماهيته حتى إذا اقترن به اسم آخر عرف لديه هذا الاسم ، وقرب من ذهنه ، وتعيّن من الاسم المضاف إليه[99]

د . علم المخاطب واكتساب التّعريف

أدرك أبو عليّ أنّ المخاطب له مكانة مميزة في ظاهرة التّعريف والتّنكير . فالتّعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المخاطب فإذا تحدث المتكلم بكلام معلوم لديه مجهول للمخاطب كان كلامه نكرة ، وقد اعتمد النّحويون على معيارين رئيسين [100] في الحكم على الكلمة بتنكير أو تعريف ، وهذان المعياران هما : المعيار الشّكلي ، والمعيار الدّلالي . ويعتمد المعيار الشّكلي التّنوين دليلاً على الأسماء النّكرة ، و(ال) دليلاً على الأسماء المعرفة ، أمّا المعيار الدّلالي فإنّه يعتمد على القرائن الخارجيّة والدّاخلية المصاحبة للفظة [101] ، وهذه القرائن تمكن المخاطب من الحكم على الألفاظ بالتّعريف أو التّنكير . ومن الأمثلة على ذلك حكم أبي عليّ على لفظة (أمسِ) بأنّها معرفة بقرينة المشاهدة ودلالة الحال ؛ لأنّ هذه اللفظة تجعل المخاطب يستحضر في ذهنه الأحداث التي مرّت في (أمسِ) ؛ لذا قُدّر فيها الألف واللام نحو (الأمس) ، ووُصفت بالمعرفة نحو (لقيته أمسِ الأحدَثِ) [102] . على حين حُكم على لفظة (غد) بأنّها نكرة ؛ لتعلقها بالمستقبل [103] الذي لم يحط المخاطب بأحداثه .

وبهذا يتضح لنا أنّ إحاطة المخاطب بدلالة اللفظة والأحداث الجاريّة فيها أكسبها تعريفاً ، وجهله بالأحداث الجاريّة في الأخرى أكسبها تنكيراً .

هـ . الابتداء بالنّكرة

ارتبط مفهوم التّعريف والتّنكير ارتباطاً وثيقاً بمدى معرفة المتكلم والمخاطب بموضوع الحدث ، فالمتكلم يختار من الوسائل التّعبيريّة ما يراه دالاً على نقل ما يريد إلى مخاطب يفترض فيه العلم بالشيء المراد أو الجهل به [104] ؛ ليحقق التّواصل الإنساني ، وقد أدرك أبو علي أهمية التّعريف والتّنكير في النّحو العربي ؛ لذا ربطه بقضايا نحويّة كبرى مثل الإسناد ، إذ اشترط في المسند إليه أن لا يكون نكرة محضة في الجملة الاسمية [105] ، وعلّة ذلك أنّ الخبر ((يجب أن يكون مجهولاً وما يخبر عنه معروفاً . فإن جعلت النّكرة مبتدأ والمعرفة خبراً لم يجز ؛ لأجل أنّ الأخبار بما يُعرف عمّا لا يُعرف عكس العادة . ألا ترى أنّك إذا ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئاً . فإذا أتيت بمعرفة كنت ذاكراً ما يعرفه ... فتجعل ما يعرفه خبراً عمّا لا يعرفه ، وهذا محال لا يُتصور ، وإنّما الصّحيح أن تُخبره بما لا يعرفه)) [106] ، وقال ابن السّرّاج : ((إنّما امتنع الابتداء بالنّكرة المحضة ؛ لأنّه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به)) [107]. وبهذا رفض أبو عليّ الابتداء بالنّكرة المحضة لعدم حصول الفائدة لدى المخاطب ومن ثمّ تفقد العملية التّواصليّة هدفها وقيمتها .

فإن اختصت النكرة وارتفع اللبس من الكلام جاز الابتداء بها [108] ؛ لحصول الفائدة لدى المخاطب كقولنا : (رجلٌ من بني فلان عالمٌ) أو (شرٌّ أهرّ ذا ناب) إذ وصف الرّجل في المثال الأوّل ، وتضمنت النّكرة معنى النفي في المثال الثّاني ؛ لأنّ التّقدير فيها (ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ) [109] .

و . إبدال النّكرة من المعرفة

أجاز أبو عليّ إبدال النّكرة من المعرفة عند تعيين المقصود بالمعنى لورود السّماع بذلك [110] ، كما في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[111] . إذ يرى أنّ (غيرِ) لا يخلو من أن يُجعل معرفة أو نكرة . فإن جُعل معرفة فإبدال المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم ، وإن جُعل نكرة فإبدال النّكرة من المعرفة مع وضوح المعنى جائز كما في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[112] . وبهذا جعل أبو علي وضوح المعنى لدى المخاطب الشرط الأساس في هذا النّوع من الإبدال .

ز . الاسم الظاهر لا يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب

أكّد أبو عليّ أنّ لكل بنية تركيبيّة معناها ومقصدها ، وغايتها التّداوليّة ، ولكل صيغة لفظيّة وظيفة إبلاغيّة توجهها ملابسات الخطاب ، وأغراضه ، ومن أهم تلك الملابسات والأغراض مراعاة حال المخاطب ، والفائدة التي يجنيها من الخطاب [113] ، وخير مصداق على ذلك ردّه على الكوفيين و الأخفش الذين أجازوا إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب إذ قال : ((لم يجز سيبويه (بي المسكين كان الأمر) ولا (بك المسكين) كما أجاز ذلك في الغائب نحو (مررت به المسكين) ... وإنّما لم يجز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأنّ ذلك من المواضع التي يُستغنى فيها عن التّبيين لوضوحه ؛ ولأنّه لا يعرض فيه التباس كما يعرض في علامة الغيبة)) [114] . وقال أيضاً : ((ولا يجوز أن يكون بدلاً من الاسم المنصوب ؛ لأنّ في البدل ضرباً من البيان كالصّفة ، والمتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى ذلك معها)) [115] .

ح . إضافة المنادى إلى كاف الخطاب محال

يرى أبو عليّ أنّه لا يجوز أن نقول (يا غلامك أقبل) ؛ وذلك لأنّ الكاف لا تخلو من أمرين : إمّا أن يُعنى بها المنادى أو غيره فإن عُنِي بها غير المخاطب المنادى وجب أن يكون على لفظ الغيبة . وإن عُنِي بها المخاطب لم يجز ؛ لأنّه يلزم منه أن يكون غلام نفسه ، وهذا فاسد[116] .

يتضح ممّا تقدم أنّ أبا عليّ سعى في تحليله التّداولي إلى ربط اللغة بواقعها الإجتماعي من خلال صياغة أحكامه وتوجيهاته النّحويّة بما ينسجم وظروف متلقي الخطاب .

3 . القصديّة

ويراد بها في تصور النّحويين القدامى : الغاية التّواصليّة التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب ، وقصده منه [117] ، أو هي ((صفة للحالات العقليّة والحوادث التي يتم بها التّوجه إلى موضوعات العالم الخارجي وأحواله أو الإشارة إليها)) [118] .

والقصد والمقصديّة من المفاهيم الجوهريّة التي استأثرت ، وما تزال باهتمام اللسانيين وقبلهم الفقهاء والفلاسفة والمتكلمون وعلماء البلاغة[119] . وتتجلى هذه الظاهرة بأبهى صورها في تراث المعتزلة ؛ إذ تركوا نظرات علميّة لطيفة في هذا الباب ، فهم يرون أنّ المعاني لمّا كانت سابقة للألفاظ والعبارات ، فإنّ دلالة هذه على تلك تتوقف على المواضعة ، وقصد المتكلم ، والكلام قد يحصل بغير قصد فلا يدلّ ، ومع القصد فيدلّ ويفيد[120] .

وتحدث القاضي عبد الجبار المعتزلي (415 هـ) عن شرطي المواضعة والقصد في العمليّة اللغويّة وانتهى إلى أنّ استعمال الأفراد لألفاظ اللغة بموجب المواضعة القائمة بينهم ، إنّما يتمّ بكيفيّة تقتضي أنّ تلك الألفاظ تستقر في خزينة أطراف الحوار اللغوي جميعاً ، وعلى هذا الأساس

فلا يحتاج متقبل الرّسالة اللغويّة من باثها تذكيره ببنود تلك المواضعة القائمة بينهم [121] . واعتمد أبو علي في تحليله النّحوي على مبدأ القصد في الكثير من المسائل النحويّة ، ومنها :

أ . بدل الغلط

أشار أبو عليّ إلى أنّ بعض التّراكيب يرد فيها الغلط في القصد ، وهو ما أسماه (بدل الغلط)[122] . وهذا النّوع من البدل يرد في الكلام حين يتكلم الإنسان ليقول شيئاً فيخالفه لسانه ، فيقول شيئاً آخر . فقال: ((وبدل الغلط نحو (مررتُ برجلٍ حمارٍ) أراد : مررتُ بحمارٍ فغلط بقوله : برجلٍ ، فوضع حماراً موضعه ، وحق هذا أن يُستعمل فيه بل فيقال : مررتُ برجلٍ بل حمارٍ))[123] .

وبهذا اعتمد أبو عليّ على البعد التّداولي في تنبيه السّامع على موضع الغلط وخصوصاً بعد إدخاله (بل) بين الاسمين ؛ لأنّ (بل) إذا أتت بعد كلام موجب فالأغلب فيها تحقيق الثاني والإضراب عن الأوّل ، ويكون الكلام الأوّل غلطاً من المتكلم به ، أو سبق لسانه إليه ، أو رأى ذكره ثم رأى تركه[124] .

ب . المفعولان اللذان لا يُقتصر على أحدهما

علّق أبو عليّ على كلام سيبويه في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) [125] بقوله : ((ومعنى هذا الكلام : أنّك تُعلم المُخبَر وتفيده خبر المفعول الأوّل ، وما تسنده إليه في المفعول الثّاني الذي هو خبر ن المفعول الأوّل في المعنى والتّقدير : لِتُعلِمَ ما استقر عندك الذي تضيف إليه))[126] .

وبهذا لجأ أبو عليّ إلى التّحليل التّداولي عن طريق التّوجيه بالقصد عن الإخبار باليقين من قبل المتكلم المتعلق بالمفعول الثاني الذي هو بمنزلة الخبر عن المفعول الأوّل .

ج . المضاف في النّسب

يرى أبو عليّ أنّ المضاف في النّسب يكون على ضربين[127] :

أحدهما : أن يضاف إلى الصدر ، والآخر : أن ينسب إلى المضاف إليه .

فالذي ينسب إلى الصّدر فيه هو أن يكون الاسم غير معرّف ، ويكون الأوّل هو المقصود قصده ، كما أنّ الكنية الاسم الأوّل منها هو المقصود الذي تلحقه التّثنية والجمع ، وذلك نحو (عَبْدِ قَيْسٍ ، وعَبْدِ شَمْسٍ) نقول (عَبْدِيٌّ) ، ولا نقول (قَيْسِيٌّ) ؛ لأنّ الثّاني ليس بمقصود قصده .

والآخر : أن تقع الإضافة إلى الثّاني ، وذلك نحو (ابنُ الزُّبيْر) ، و (ابنُ الصَّعِق) فالإضافة هنا تقع إلى الثّاني ؛ لأنّ المضاف إليه هنا ليس كالأوّل فهو واحد معروف مقصود قصده يُعَرِّف للأوّل .

وبهذا ربط أبو عليّ النسب بقصد المتكلم فنسب إلى الاسم الأوّل في الضرب الأول ؛ لأنّه هو المقصود في الكلام ، وإلى الثّاني في الضّرب الثاني للسبب نفسه.

د . الوصف

وجّه أبو عليّ قراءة نافع ، وعاصم ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، والكسائي بخفض (غير)[128] في قولـه تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[129] على وجهين[130] : الأوّل : أن يكون بدلاً من الاسم الموصول (الذين) ، والآخر : أن يكون صفة لـه . ورجّح الاحتمال الثّاني بقولـه : ((ويستقيم أن يكون صفة للنكرة تقول : مررتُ برجلٍ غيركَ ، وإنّما وقع غير ها هنا صفة للذين ؛ لأنّ الذين ها هنا ليس بمقصود قصدهم ، فهو بمنزلة قولك : إنّي لأمرُّ بالرّجلِ مثْلِكَ فأكرمه))[131] .

وبهذا علل مجيء (غير) صفة للاسم الموصول بعامل القصد ؛ لأنّ هذا اللفظ يكثر مجيئه في وصف النّكرة لكن جاز مجيئه هنا ؛ لأنّ الاسم الموصول هنا ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة (مثل) ، ومثل هذا التّوجيه وجّه به قول الشّاعر[132] :

مَنْ النَّفَرِ اللائِي الذينَ إذا هُمُو　　　يَهَابُ اللئامُ حَلقَةَ البابِ قَعقَعوا

إذ يرى أنّ (الذين) صفة لـ (اللائي) وجاز هذا الوصف على الرّغم من أنّ (الذين) مخصوص بالصّلة ، وشياع (اللائي) بحذف الصّلة ؛ لأنّ (الذين) وإن كان مخصوصاً بالصّلة إلا أنّه لم يكن مقصود به شيء بعينه لذا صار بمنزلة قول القائل : (قد أمرُّ بالرّجلِ مثْلِكَ فيكرمَني) قال أبو عليّ : ((فكما أنّ الرّجلَ في حكم الشّياع لمّا لم يُقصد به واحد بعينه كذلك (الذين) وإن كان مخصوصاً بالصّلة لمّا لم يقصد به واحد بعينه صار في حكم الشّياع فلم يمتنع أن يُوصف به (اللائي) ، كما لم يمتنع أن يوصف الرّجل بخير منك يكرمني ، ونحو ذلك ممّا يكون صفات للنكر ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يكون (الذين إذا هُمُو) صفة للائي في البيت كما كان (مثل) صفة له))[133]

والمتأمل في النّص السّابق يرى أنّ أبا عليّ يعتمد على الجانب التّداولي في التّوجيه النّحوي من جراء ربطه اختصاص الاسم الموصول وصلته وشياعهما بمقاصد المتكلم .

هـ . صيغة (أفعل به) ليس بموضع أمر

استدل أبو عليّ في إثبات أنّ (أفعل به) ليس بموضع أمر بقصد المتكلم ؛ لأنّه يرى أنّ المتكلم بهذه الصيغة يقصد الإخبار لا الإنشاء فإذا قال : (أكرم بعمرو) فهو يقصد الإخبار عنه بأنّه قد كَرُمَ ، وهذا كلام محتمل للصدق والكذب كسائر الأخبار ودعم رأيه بأنّ (أفعل) لو كان بصيغة الأمر لأضمر فيه الفاعل ولجاز تثنيته وجمعه وتأكيده[134].

والخلاصة أنّ (أفعل) جاء هنا بصيغة الأمر والمقصود به الخبر كما وقع لفظ الخبر للأمر والدعاء في (لَقِيَ زيدٌ شراً) ، و (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ) ، ونحو ذلك ممّا وقع لفظ الخبر فيه موقع الأمر والدعاء[135] ، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[136] .

و . إضمار الخبر في صيغة (ما أحسَنَ زيداً)

أجاز الأخفش إضمار الخبر في (ما أحسَنَ زيداً) ، إذ قال : ((إذا قلت : (ما أحسن زيداً) فما في موضع (الذي) ، و (أحسَنَ زيداً) صلتها ، والخبر محذوف)) [137] . وهذا لا يجوز عند أبي عليّ [138] ؛ لأنّ الخبر المضمر لا يخلو من أن يكون مجهولاً أو معروفاً ، فإن كان مجهولاً لم يَجُز ؛ لأنّ المضمرات إنّما تُحذف في اللفظ وتُقْصَدُ في المعنى لمعرفتها والعلم بها ، وإذا جُهلت لم تُضمر ، فلا يجوز لهذا أن يكون مجهولاً ، وإنْ كان معروفاً لم يجز أن يضمر لما يدخُلُ الكلام من الاختصاص إذا عُرِفَ بالتّعريف في هذا الموضع ، والتّخصيص غير مقصود ولا مراد ؛ لأنّ موضع القصد فيه الإشاعة والإبهام ؛ ولذلك كان تعجباً ، وخرج عن الحدّ الذي وُضع له[139] .

يتضح ممّا تقدم أنّ أبا عليّ اعتمد على مبدأ القصد في جلّ توجيهاته النّحويّة ؛ لأنّه يرى أنّ الجمل الخالية من القصد تنتجها القواعد لكنّها لا تمثل كلام المتكلم . وهذا ما يُعاب على النّظريّة البنيويّة عموماً والتّوليديّة خصوصاً فقد عنيا بهذا النّوع من الجمل لا لشيء إلا لأنّها تمتلك الصّحة القاعديّة والصّحة الدّلاليّة ، وهما وإن عدا ضروريين في بناء الجملة لكنّهما غير كافيين من غير قصد يسير بهما لتحديد الدّلالة التي يريدها ويقصدها المتكلم .

الخلاصة

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نوجز أهم النتائج التي توصل إليها البحث في الآتي :

1 . انطلق أبو عليّ في دراسته للغة والنّحو من مفهوم اللغة ظاهرة اجتماعيّة ، ولاسيّما في إطلاق أحكامه وتوجيهاته النّحويّة بما ينسجم وظروف متلقي الخطاب .

2 . اهتم أبو عليّ ببعض المبادئ التي تُعدّ في الفكر اللسانيّ من الأسس التّداوليّة كمراعاة قصد المتكلم ، أو غرضه من الخطاب ، ومراعاة حال السّامع ، وأطلق مصطلح (الإفادة) على الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب والسّياقات التي ينتج ضمنها الكلام .

3 . اعتمد أبو عليّ على مبدأ القصد في جلّ توجيهاته النّحويّة ، ويرى أنّ الأمثلة والجمل الافتراضية في كتب النحو السّابقة أو المعاصرة له هي من نتاج الواضع النّحويّ ؛ لإثبات قاعدة نحويّة أو نفيها لكنّها لا تمثل واقع الكلام المنتج ، ولا الحدث الكلاميّ المقصود .

هوامش البحث

([1]) ينظر لسان العرب : (دول) ، 5 / 1455 .

([2]) شظايا لسانيّة : 87 .

([3]) التّحليل التّداوليّ لخطاب الحجاج النحويّ : 251 .

([4]) المصدر نفسه : 251 .

([5]) وصف اللغة دلاليّاً : 117 .

([6]) شظايا لسانيّة : 87 .

([7]) ينظر التّحليل التّداوليّ لخطاب الحجاج النّحويّ : 250 .

([8]) المصدر نفسه : 253 .

([9]) ينظر : التّداوليّة عند العلماء العرب : 51 ، نظرية الفعل الكلامي : 230- 232 ، التّداوليات علم استعمال اللغة : 80 .

([10]) ينظر التّداوليّة عند العلماء العرب : 185- 186 .

([11]) البعد التّداولي عند سيبويه : 245 .

([12]) ينظر الكتاب : 1/ 25 .

([13]) البعد التّداولي عند سيبويه : 246 .

([14]) ينظر أقسام الأخبار : 202 .

([15]) شرح السّيرافي : 1 / 186 .

([16]) ينظر الأسس الإبستمولوجية والتّداوليّة للنظر النّحويّ عند سيبويه : 286 .

([17]) ينظر أقسام الأخبار : 202 .

([18]) ينظر المصدر نفسه : 202 – 204 .

([19]) صحيح مسلم بشرح النوري : 15 / 123 .

([20]) اللسان والميزان : 52 .

([21]) ينظر الأسس الإبستمولوجيّة والتّداوليّة للنّظر النّحويّ عند سيبويه : 286 .

([22]) ينظر أقسام الأخبار : 202 .

([23]) ينظر أقسام الأخبار : 202 .

([24]) ينظر الكتاب : 1 / 25 .

([25]) نظرية النّحو العربي : 102 .

([26]) أقسام الأخبار : 202 .

([27]) المصدر نفسه : 204 .

([28]) الرّماني النحوي : 252 .

([29]) الخصائص : 1 / 35 .

([30]) الخصائص : 1 / 284 .

([31]) ينظر شرح المفصل : 1 / 49 .

([32])دلائل الإعجاز : 28 .

([33]) ينظر البعد التّداوليّ عند سيبويه : 249 .

([34]) ينظر : الخصائص : 1 / 35 ، شرح المفصل : 1 / 49 ، همع الهوامع : 1 / 40 .

([35]) ينظر البعد التّداوليّ عند سيبويه : 250 .

([36]) ينظر : البعد التّداوليّ عند سيبويه : 250 ، اللسان والميزان : 60 .

([37]) الإغفال : 1 / 216 .

([38]) التفكير اللساني في الحضارة العربيّة : 33 ، وينظر مقدمة في علمي الدّلالة والتّخاطب : 15 .

([39]) سورة المسد ، الآية (4) .

([40]) الحجة : 6 / 451- 452 .

([41]) ينظر الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التّداوليّ : 45 .

([42]) الكتاب : 2 / 65 – 66 .

([43]) ينظر : الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدّلالة : 88 ، الخطاب القرآنيّ : 48 .

([44]) ينظر : الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التّداوليّ ، 53 ، لسانيات النص : 30 ، الصورة والصيرورة ، 53 .

([45]) أضواء على الدّراسات اللغويّة المعاصرة : 123 ، وينظر : التّفكير اللغويّ عند العرب : 375 ، الإعجاز البياني :88 ، التحليل النحويّ للنص : فان دايك ، 61.

([46]) سورة الأعراف ، الآية (11) .

([47]) سورة البقرة ، الآية (91) .

([48]) ينظر المسائل الشيرازيات : هنداوي ، 1 / 158 .

([49]) سورة الأعراف ، الآية (4) .

([50]) المسائل الشيرازيات : هنداوي ، 1 / 155 .

([51]) الخطاب القرآني دراسة في البعد التّداولي : 50 ، وينظر الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النّص والسّياق: 370 .

([52]) سورة الحديد ، الآية (27) .

([53]) ينظر الإيضاح : 88 .

([54]) المسائل المنثورة : 19 – 20 .

([55]) سورة الإسراء ، الآية (99) .

([56]) المسائل الحلبيات : 270 .

([57]) سورة يوسف ، الآية (35) .

([58]) ينظر المسائل الحلبيات : 239 – 240 .

([59]) سورة السجدة ، الآية (26) .

([60]) ينظر المسائل الحلبيات : 240 .

([61]) سورة الأنعام ، الآية (122) .

([62]) الحجة : 3 / 398 .

([63]) ينظر الأصول النحويّة والصّرفيّة في الحجة : 2 / 364 .

([64]) سورة المجادلة ، الآية (22) .

([65]) ينظر الحجة : 6 / 282 .

([66]) ينظر الأصول النحويّة والصّرفيّة في الحجة : 2 / 363 .

([67]) ينظر مراعاة المخاطب في النّحو العربيّ : 115 .

([68])مراعاة المخاطب في النّحو العربيّ: 115 .

(69) ينظر المصدر نفسه : 62 .

(70) ينظر المسائل المنثورة : 38 .

(71) ينظر المصدر نفسه : 38 .

(72) ينظر الكتاب : 1 / 393 .

(73) ينظر الكتاب : 1 / 393 .

(74) ينظر : المسائل العضديات : 41 ، شرح ابن عقيل : 2 / 300 – 301 .

(75) ديوان الفرزدق : 661 .

(76) ينظر كتاب الشّعر : 2 / 402 .

(77) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 308 .

(78) ينظر التّعليقة : 2 / 99 – 100 .

(79) التّداوليّة عند العلماء العرب : 186 .

(80) ينظر المصدر نفسه : 186 .

(81) ينظر التّداوليّة عند العلماء العرب : 186 - 187 .

(82) المسائل العسكريات : 81 .

(83) الإغفال : 1 / 393 .

(84) التّحليل النّحوي عند ابن هشام الأنصاري : 34 .

(85) ينظر : الإغفال : 1 / 393 ، الإيضاح : 72 – 73 ، المسائل العسكريات : 81 .

(86) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 93

(87) ينظر التّعريفات : 221 .

(88) ينظر : الإيضاح : 216 ، المسائل العسكريات : 155 .

(89) ينظر المسائل العسكريات : 155 .

(90) ينظر الإيضاح : 216 .

(91) ينظر المصدر نفسه : 218 .

(92) ينظر : مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها : 375 .

(93) ينظر : مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها : 375 ، المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 917 .

(94)ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 917 .

(95) ينظر المصدر نفسه : 2 / 919 .

(96) ينظر مراعاة المخاطب في النحو العربي : 129 .

(97) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 919 .

(98) ينظر المصدر نفسه : 2 / 917 – 920 .

(99) ينظر مراعاة المخاطب في النحو العربي : 137 .

(100) ينظر التّعريف والتّنكير بين الدّلالة والشّكل : 17 .

(101) ينظر التّعريف والتّنكير بين الدّلالة والشّكل : 17 – 18 .

(102) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 141 .

(103) ينظر الأصول في النّحو : 2 / 143 .

(104) ينظر التّعريف والتّنكير بين الدّلالة والشّكل : 81 .

(105) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 294 -304 .

(106) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 305 – 306 .

([107]) الأصول في النّحو : 1 / 95 .

([108]) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 308 .

([109]) ينظر المصدر نفسه : 1 / 308 .

([110]) ينظر الحجة : 1 / 149 .

([111]) سورة الفاتحة ، الآية (7) .

([112]) سورة العلق الآية (15 – 16) .

([113]) ينظر التّداوليّة عند العلماء العرب : 192 – 193 .

([114]) الحجة : 1 / 145 - 147 .

([115]) المسائل الحلبيات : 144- 145 .

([116]) ينظر المسائل البصريات : 1 / 578 .

([117]) ينظر التّداوليّة عند العلماء العرب : 200 .

([118]) القصديّة : 21 .

([119]) ينظر الأسس الإبستمولوجيّة والتّداوليّة للنظر النّحوي عند سيبويه : 356 .

([120]) ينظر نظرية القصد وأثرها في إظهار المعنى والإعجاز القرآنيّ : 51 .

([121]) ينظر المصدر نفسه : 69 .

([122]) ينظر : الإيضاح : 221 .

([123]) الإيضاح : 221 .

([124]) ينظر شرح كتاب سيبويه : للسّيرافي ، 2 / 337 .

([125]) ينظر الكتاب : 1 / 18 .

([126]) المسائل المشكلة : 583 .

([127]) ينظر المسائل البصريات : 2 / 828 - 829 .

([128]) ينظر الحجة : 1/ 142 .

([129]) سورة الفاتحة ، الآية (7) .

([130]) ينظر الحجة : 1/ 142 .

([131]) الحجة : 1/ 142 .

([132]) اختلف في نسبة هذا البيت فقد جاء في (الكامل : 1 / 181) أنّه لأبي قيس بن الأسلت ، وجاء في (اللسان : 20 / 134) أنّه لأبي الرّبيس (عبّاد بن طهفة المازني) ، وجاء في (الخزانة : 2 / 532) انّه لأبي الرّبيس .

([133]) المسائل العضديات : 168 – 169 .

([134]) المسائل المشكلة : 165 – 166 .

([135]) ينظر المسائل المشكلة : 166 .

([136]) سورة مريم ، الآية (75) .

([137]) الأصول : 1 / 116 .

([138]) ينظر المسائل المشكلة : 170 .

([139]) ينظر المصدر نفسه : 170 .

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم

- الأسس الإبستمولوجيّة والتّداولية للنظر النّحوي عند سيبويه : تأليف الدّكتور إدريس مقبول ، جدارا للكتاب العلمي عمّان ـ الأردن ، عالم الكتب الحديث إربد ـ الأردن ، الطّبعة الأولى ، 2006م .

ـ الأصول في النّحو : تأليف محمّد بن سهل بن السّراج النّحويّ البغداديّ (316هـ) تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الرّابعة (1420هـ ـ 1999م) .

ـ الأصول النّحويّة والصّرفيّة في الحجة لأبي عليّ الفارسيّ : تأليف الدكتور محمّد عبدالله قاسم ، دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (1429هـ ـ 2008 م) .

ـ أضواء على الدّراسات اللغويّة المعاصرة : تأليف الدّكتور نايف خرما ، سلسلة كتب ثقافيّة شهريّة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، صدرت السلسلة في يناير 1978م .

ـ الإعجاز البياني ومسائل ابن الأزرق : تأليف الدكتورة عائشة عبد الرّحمن ، دار المعارف ، الطّبعة الثالثة (د. ت) .

ـ الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب " معاني القرآن وإعرابه) : تأليف أبي إسحاق الزّجاج (311هـ) : تصنيف العلامة أبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق وتعليق الدّكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثّقافيّ ، أبو ظبي ، الإمارات العربيّة المتحدة (1424هـ ـ 2003م) .

ـ الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة (دراسة نحويّة تداوليّة) : تأليف الدّكتور خالد ميلاد ، نشر (جامعة منوبة ، والمؤسسة العربيّة للتّوزيع) ، تونس ، 2001م .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين : تأليف الإمام كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري المكنّى بأبي البركات (ت 577 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد ، المكتبة التّجاريّة الكبرى بمصر (د . ت) .

ـ الإيضاح : تأليف الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ المكنّى بأبي عليّ (377 هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى (1429 هـ ـ 2008 م) .

ـ التّحليل التّداوليّ لخطاب الحجاج النّحويّ كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات ابن الأنباريّ (577هـ) " : تأليف الدّكتور محمّد عديل عبد العزيز عليّ ، دار البصائر ، الطّبعة الأولى (1432هـ ـ 2011م) .

ـ التّحليل اللغويّ للنّص (مدخل إلى المفاهيم الأساسيّة والمناهج) : تأليف كلاوس برينكر ، ترجمة وتعليق أ . د. سعيد حسن بحيريّ ، مؤسسة المختار للنشر والتّوزيع ، الطّبعة الثّانية (1431هـ ـ 2010م) .

ـ التّداوليات علم استعمال اللغة : إعداد وتقديم الدّكتور حافظ اسماعيليّ علويّ ، عالم الكتب الحديث ، إربد ـ الأردن (2011م) .

ـ التّداولية عند العلماء العرب : تأليف الدّكتور مسعود صحراوي ، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر ـ بيروت ، الطّبعة الأولى ، 2005م .

ـ التّداولية والحجاج (مداخل ونصوص) : تأليف صابر الحباشة ، صفحات للدّراسات والنّشر (2008م) .

ـ التّعريفات : تأليف السّيد الشّريف علي بن محمّد الجرجاني ، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1424هـ ـ 2003م) .

ـ التّعريف والتّنكير بين الدّلالة والشّكل : تأليف الدّكتور محمود أحمد نحلة ن مكتبة زهراء الشّرق ، 1999م .

ـ التّعليقة على كتاب سيبويه : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) تحقيق وتعليق الدّكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة ، الطبعة الأولى (1412هـ ـ 1991 م) .

ـ التفكير اللساني في الحضارة العربيّة : الدكتور عبد السلام المسدي ، الدار العربيّة للكتاب ، ط2 ـ 1986م .

ـ الحجة للقراء السّبعة : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تحقيق بدر الدّين قهوجي و صاحبه ، راجعه وصححه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدّقاق ، دار المأمون للتراث (د. ت) .

ـ الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التّداوليّ : د. مؤيّد آل صوينت ، مكتبة الحضارات ، ط1 ، بيروت ـ لبنان .

ـ دلائل الإعجاز : تأليف الشّيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحويّ (471هـ) ، قرأه وعلّق عليه محمود محمّد شاكر ،مكتبة الخانجي للطّباعة والنّشر والتّوزيع (د .ت) .

ـ الدّلالة السّياقيّة عند اللغويين : تأليف الدّكتور عواطف كنوش المصطفى ، دار السّيّاب للطّباعة والنّشر والتّوزيع ـ لندن ، الطّبعة الأولى (2007م) .

ـ الدّلالة والتّقعيد النّحوي دراسة في فكر سيبويه : تأليف الدّكتور محمّد سالم صالح ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع ـ القاهرة ، الطّبعة الأولى (2008م) .

ـ دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، تحقيق كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، 1997م .

ـ ديوان العجّاج رواية عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ وشرحه ، تحقيق الدّكتور عبد الحفيظ السّلطيّ ، مكتبة أطلس ـ دمشق (1971م) .

ـ ديوان الفرزدق شرحه وظبطه وقدّم له الأستاذ عليّ فاعور ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1407هـ ـ 1987م) .

ـ الرّمانيّ النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : تأليف الدّكتور مازن المبارك مطبعة جامعة دمشق ، الطّبعة الأولى (1383هـ ـ 1963م) .

ـ سياق الحال في كتاب سيبويه (دراسة في النّحو والدّلالة) : تأليف الدّكتور أسعد خلف العواديّ ، دار الحامد للنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (1432هـ ـ 2011م) .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تأليف قاضي القضاة بهاء الدّين عبدالله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (769هـ) تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السّعادة ـ مصر (د . ت) .

ـ شرح المفصّل : تأليف الشيخ العلامة موفق الدّين بن يعيش (643هـ) ، عُنيت بطبعه ونشره إدارة الطّباعة المنيريّة (د. ت) .

ـ الصورة والصيرورة : تأليف نهاد الموسى ، دار الشّروق للنّشر ، عمّان ، الطّبعة الأولى (2003م) .

ـ علم النّص ونظرية التّرجمة : يوسف نور عوض ، دار الثقة للنشر والتوزيع ، ط1ـ 1410هـ .

ـ فصول في علم الدّلالة : فريد عوض حيدر ، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع .

ـ القصديّة : جون سيرل ، ترجمة أحمد الأنصاريّ ، دار الكتاب العربيّ ، 2009م .

ـ الكتاب : تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبعة الثالثة (1408هـ ـ 1988م) .

ـ كتاب الشّعر : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تحقيق وشرح الدّكتور محمود محمّد الطّناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبعة الأولى (140هـ ـ 1988م) .

ـ لسانيات النص (مدخل إلى أنسجام الخطاب) : محمد خطابيّ ، المركز الثقافيّ العربيّ .

ـ لسان العرب : تأليف ابن منظور (711هـ) ، تحقيق عبدالله عليّ الكبير وآخرين ، دار المعارف ـ القاهرة (د. ت) .

ـ اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ : الدّكتور طه عبد الرحمن ، المركز الثقافيّ العربيّ ، 2006م .

ـ اللغة العربيّة معناها ومبناها : تأليف الدّكتور تمّام حسّان ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب (1973م) .

ـ اللغة والمعنى والسّياق : تأليف جون لاينز ،ترجمة الدّكتور عبّاس صادق الوهاب ، مراجعة الدّكتور يوئيل عزيز ، دار الشؤون الثقافيّة ـ بغداد (1987م) .

ـ مختار تذكرة أبي عليّ الفارسيّ وتهذيبها : تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي (392هـ) ، تحقيق الدّكتور حسين أحمد بو عبّاس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، الطّبعة الأولى (1432هـ ـ 2010م) .

ـ مراعاة المخاطب في النحو العربيّ : الدّكتورة بان الخفاجيّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، 2008م .

ـ المسائل البصريات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تحقيق ودراسة الدّكتور محمّد الشّاطر أحمد ، مطبعة المدني (المؤسسة السّعودية بمصر) ، الطّبعة الأولى (1405هـ ـ 1985م) .

ـ المسائل الحلبيات : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تقديم وتحقيق الدّكتور حسن هنداوي ، دار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع ودار المنارة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (1407هـ ـ 1987م) .

ـ المسائل الشّيرازيات : تأليف أبي عليّ الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق حسن بن محمود هنداوي ، مكتبة كنوز اشبيليا للنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (1424هـ ـ 2004م) .

ـ المسائل العسكريات : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) ، دراسة وتحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد شارع المتنبي ، الطّبعة الأولى ، 1982م .

ـ المسائل العضديات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري ، مكتبة النّهضة العربيّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1406هـ ـ 1986م) .

ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) ، تحقيق ودراسة صلاح الدّين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م.

ـ المسائل المنثورة : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تحقيق وتعليق الدّكتور شريف عبد الكريم النّجار ، دار عمّار للنشر والتّوزيع ، الطّبعة الاولى (1424هـ ـ 200م) .

ـ معاني القرآن : تأليف يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النّجار ، دار السّرور (د . ت) .

ـ المقتصد في شرح الإيضاح : تأليف عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد (1402هـ ـ 1982م) .

ـ مقدّمة في علمي الدّلالة والتّخاطب : تأليف الدّكتور محمّد محمّد يونس عليّ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، الطّبعة الأولى (2004م) .

ـ النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ : تأليف الدّكتور محمّد حماسة عبد اللطيف ، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ، الطّبعة الأولى (1983م) .

ـ نظرية الفعل الكلاميّ : هشام إ . عبدالله الخليفة ، الشركة المصريّة العالميّة للنشر ـ لونجمان ، ط1 ، 2007م .

ـ نظرية القصد وأثرها في إظهار المعنى والإعجاز القرآنيّ عند القاضي عبد الجبار المعتزليّ : ليلى عبّاس خميس ، سلسة الدّراسـات الإسلاميّة المعاصرة (1428هـ ـ 2007م)

ـ نظرية النّحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : تأليف الدّكتور نهاد الموسى ، المؤسسة العربيّة للدّراسات والنّشر ، الطّبعة الأولى (1400هـ ـ 1980م) .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامـع : تأليف الإمـام جلال الدّين السّيوطيّ (911هـ) ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السّلام محمّد هارون ، والدّكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرّسالة (1413هـ ـ 1992م) .

ـ وصف اللغة العربيّة دلاليّاً في ضوء الدّلالة المركزيّة (دراسة حول المعنى وظلال المعنى) : محمّد محمّد يونس عليّ ، منشورات جامعة الفاتح 1993م .

الدوريات

ـ أقسام الأخبار : تأليف أبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق علي جابر المنصوري ، مجلة المورد ، المجلد التّاسع ، العدد الثّالث (1398هـ ـ 1978م) .

ـ البعد التّداوليّ عند سيبويه : إدريس مقبول ، مجلة عالم الفكر ، يوليو ـ سبتمبر (2007م) .

الرسائل الجامعيّة

ـ التّحليل النّحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ : وائل عبد الأمير ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التّربية ـ جامعة بابل (1428هـ ـ 2007م) .